العلاقات الأوروبية–الأمريكية..تجاذبات الهيمنة والتعاون

د.عبدالوهاب بن خليف

قسم العلوم السياسية

جامعة الجزائر3

ملخص

شكّلت أوروبا ومازالت عمقا إستراتيجيا في السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم من وجود خلافات سياسية وتباينات إستراتيجية في الجوانب الاقتصادية والعسكرية، من جهة أخرى سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هيمنتها على أوروبا لضمان استمرار سيطرتها على العلاقات الدولية، بالرغم من تشجيعها ودعمها لمشروع التكامل الأوروبي من خلال السوق الأوروبية المشتركة سابقا والإتحاد الأوروبي حاليا.

وتعمل فرنسا وألمانيا خاصة على التقليل قدر الإمكان من الهيمنة الأمريكية بتقريب وجهات النظر الأوروبية والسعي نحو خلق قطب أوروبي قوي سياسيا واقتصاديا وعسكريا قادرا على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي.

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من خلال تبني إستراتيجية الحرب على الإرهاب الدولي، من أجل بسط نفوذها أكثر فأكثر على أكبر احتياطيات النفط العالمي واستكمال هيمنتها على العلاقات الدولية.

ونصل إلى أن دول الإتحاد الأوروبي وفي مقدمتها الدول الأوروبية الفاعلة كفرنسا وألمانيا، قد توصّلت إلى قناعة راسخة مفادها أن استمرار نظام الأحادية القطبية يهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يعزز فرضية الانتقال إلى نظام التعددية القطبية التي تضمن التوازن العالمي.

Résumé:

Le début des années quatre vingt dix du 20ème siècle a engendré une nouvelle équation internationale : la transition d'une bipolarité caractérisée par une stratégie d'équilibre de forces entre les deux superpuissances l'URSS et l'USA, vers un monde unipolaire dirigé par les États-Unis d'Amérique à travers sa supériorité dominante sur la scène des relations internationales dans les différentes dimensions politique, diplomatique, économique et militaire.

PDF Editor

Ainsi, l'Europe qui représente une profondeur stratégique, joue un rôle important dans la politique étrangère américaine . Malgré les différences sur de nombreuses questions internationales notamment en ce qui concerne les domaines économiques et sécuritaires, le consensus politique et stratégique entre l'Europe et les Etats-Unis se concrétise lorsqu'il s'agit de certaines questions considérées par les deux parties comme étant des dénominateurs communs. Comme ce fût le cas pour la question de l'Afghanistan, le nucléaire iranien et le soutien d'Israël...

تمهيد:

فرزت بداية التسعينيات من القرن الماضي معادلة دولية جديدة تمثلت في الانتقال من الثنائية القطبية التي ميّزتها إستراتيجية توازن القوى بين القوتين العظميين إلى الأحادية القطبية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تفوقها شبه المطلق على مسرح العلاقات الدولية في أبعادها المختلفة السياسية–الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ضمان استمرار هيمنتها ومراقبتها الإستراتيجية للقوى الإقليمية الأوروبية، وفي مقدمتها روسيا وألمانيا وفرنسا...، لأنها مازالت تعتقد بأن الدول الأوروبية غير قادرة على تشكيل تحالف عسكري فعّال قادر على حماية أوروبا من أي تهديد خارجي.

تمثل أوروبا عمقا إستراتيجيا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية، فبالرغم من وجود تباينات كثيرة بخصوص الكثير من القضايا الدولية، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والأمنية، إلا أن التوافق السياسي والإستراتيجي يتحقق عندما يتعلق الأمر بمسائل معينة يعتبرها الطرفان الأمريكي والأوروبي قواسم مشتركة كقضية أفغانستان والملف النووي الإيراني ودعم أمن إسرائيل...

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شجّعت المبادرات الأوروبية المشتركة المختلفة، لاسيما الوحدة الاقتصادية الأوربية، لكنها كانت تعتقد دائما بأن هذه المبادرات لا تجعل من أوروبا قوة دولية قادرة على مواجهة التحديات الخارجية في غياب الدعم الأمريكي، وهو اعتقاد يبقى راسخا في السياسات الخارجية الأمريكية وعند صانعي القرار، بحيث تشكّل، في عام 1996، فريق

Wondershare PDF Editor

تفكير من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، متكوّن من بوب غراهام (Bob GRAHAM)، جون ماك كين (John McCAIN)، روبير بات (Pat ROBERT)، التي سميت " لجنة المصالح الوطنية لأمريكا". ويقدر هذا الفريق، زيادة على الحماية من أي هجوم نووي، بيولوجي أو كيميائي، فإن " صعود قوة معادية في أوروبا أو آسيا" يشكل أحد أبرز المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

قد أثارت دراسات "صموئيل هنتينغتون" و"هنري كيسنجر" من خلال التركيز على القوة الأوروبية بشقيها الغربية والشرقية "أوروبا- أوراسيا" التي بإمكانها أن تشكل خطرا إستراتيجيا على الولايات المتحدة الأمريكية(1) . إن التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لم يمح من مخيال صانع القرار الأمريكي إمكانية تحوّل أوروبا ممثلة في الإتحاد الأوروبي إلى تكتل عالمي يهدد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

دور الإتحاد الأوروبي في السياسة الدولية

تعرف الساحة السياسية الأوروبية إستراتيجيتين مختلفتين متنافستين من أجل البناء السياسي للاتحاد الأوروبي. الإستراتيجية الأولى تقوم على الاندماج وتسعى إلى تحقيق الوحدة السياسية في أوروبا، بحيث تتنازل كل دولة عضو عن جزء من سيادتها لصالح هيئات إدارية عابرة للدول ، وهي الإستراتيجية الأكثر انتشارا وقبولا في أوروبا وتبنّتها بعد معاهدة ماستريخت، خاصة فرنسا وألمانيا في إطار ما يعرف بالنظام الفيدرالي(2) ، في حين تهدف الإستراتيجية الثانية إلى التقارب والتنسيق بين السياسات الوطنية المتبعة مع احترام سيادة كافة الدول، ومن أهم أنصارها بريطانيا التي لم تنضم إلى الوحدة النقدية ولم تتبنّ العملة الأوروبية "اليورو" إلى غاية اليوم(3).

تقوم الإستراتيجية الفرنسية-الألمانية في أوروبا على ثلاثة ركائز رئيسة، تتعلق الأولى بنموذج ما بين الحكومات الذي يضمن استمرار السيادة الفرنسية، لاسيما صلاحيات رئيس الجمهورية . الركيزة الثانية وهي بعث قيادة أوروبية يتزعمها الزوج الفرنسي- الألماني (le leadership franco-allemand)،

Wondershare™
PDF Editor

حيث أن الدولتين سعتا منذ عقود إلى لعب دور القاطرة الأوروبية، وإيجاد توازن وتوافق بين الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي. أما الركيزة الأخيرة فتقوم على فكرة " أوروبا أوروبية" تكون مستقلة عن السيطرة الأمريكية(4).

بالمقابل، فإن بريطانيا التي حاولت مرارا منذ انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) في عام 1972، إلى لعب دور الزعامة، لكنها فشلت بسبب إفراطها الكبير في دعم السياسة الأمريكية أوروبيا وعالميا، التي كانت أخطرها تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة لغزو العراق في عام 2003. كما ينطبق الأمر كذلك على إسبانيا، لكن بأقل حدة. فهذه الأخيرة التي دعّمت السياسة الأمريكية في أفغانستان والعراق في عهد حكومة رئيس الحكومة "خوسيه ماري أزنار" (José Marie AZNAR) سرعان ما تراجعت عندما وصل الاشتراكيون إلى السلطة بقيادة "ثباتيرو"، الذي بادر إلى سحب القوات الإسبانية من العراق. هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الإسبانية هو عودة للسياسة الأوروبية بقيادة فرنسا وألمانيا(5).

لكن فرنسا تعتبر أن الاتحاد الأوروبي هو امتداد لها، فعملت بالتنسيق مع ألمانيا على بناء سياسة خارجية موحّدة من جهة وقوات أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة، لكن فرنسا التي تدعي الاستقلالية عن المظلة الأمريكية وفقا للطرح الديغولي، فإنها من الناحية العملية لم تعد كذلك، وحتّى معارضتها للحرب على العراق كان بإيعاز من ألمانيا. وتبيّن للأوروبيين أن الزوج الفرنسي–الألماني يدافع على مصالحه قبل مصالح الاتحاد الأوروبي.

إن فرنسا اليوم ونحن تقريبا في بداية العشرية الثانية من الألفية الثالثة، لا تستطيع قيادة أوروبا لوحدها، لكن بالمقابل، لا يمكن تصور قيام الاتحاد الأوروبي بدونها. إن فرنسا التي تسعى إلى قيادة أوروبا أولى بها أن تحدد أولا هويتها، أهدافها وإستراتيجياتها، وذلك لعدم تكرار تجربة رفض الدستور الأوروبي. فدور الزعامة الأوروبية لفرنسا لا يمكنه أن يتحقق، إلا في ظل التعاون والتقارب الفرنسي–الألماني(6).

wondershare™

PDF Editor

كذلك، فإن دول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينيات وفي مطلع 2004، بالإضافة إلى بريطانيا وإلى حد ما هولندا، تتبنّى توجهات " أوروبية أطلسية" (Europe atlantiste) مقرّبة من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين توجهات أوروبية (Europerhénane) تتبنّاها دول من أوروبا الغربية تقودها كل من فرنسا وألمانيا وتجد الدعم من دول أخرى كبلجيكا، إسبانيا، لوكسمبورغ، إيطاليا والبرتغال. أما دول كالنمسا، السويد وفنلندا فإنها في أغلب الأحيان تلتزم الحياد(7).

ألمانيا وفرنسا وقيادة الدور الإقليمي الأوروبي

إن ألمانيا التي فشلت في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في أوروبا والعالم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإنها نجحت على ما يبدو تحقيق ذلك بواسطة عضويتها داخل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. لقد أصبحت قوة عسكرية في أوروبا وقطب اقتصادي عالمي يحظى بحضور كثيف في أوروبا الشرقية وغيرها من المزايا الكبيرة، بالرغم من أن كل ذلك تحقّق تحت المظلة الأمريكية.

إن عودة القوة الألمانية تدريجيا إلى العلاقات الدولية بدعم أمريكي هدفه السياسي هو محاولة تغليب ألمانيا على فرنسا، الشيء الذي أكدّ عليه صراحة، الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" (Bill Clinton) في جويلية 1994، أمام بوابة "بْغَاندبورغ" (Brandebourg) رمز وحدة القوة الألمانية بما يلي: " إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم بحزم البناء الأوروبي وتعتبر أن زعامة ألمانيا للوحدة الأوروبية أمر مهم"(8).

وكانت الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في عام 2003، قد أثّرت سلبا على العلاقات الأمريكية–الأوروبية، لاسيما فرنسا وألمانيا، بلجيكا ولوكسمبورغ. هذه الدول الأربع التي عقدت اجتماعا أوروبيا مصغرا، في2003/04/29 ببروكسل (Bruxelles) ، وطالبت من خلاله بضرورة إنشاء قيادة أركان أوروبية تسمح للأوروبيين بأن تكون لهم سياسة

Wondershare PDF Editor

دفاعية وخارجية مستقلة في بعض الحالات عن المظلة الأمريكية، وهي سياسة ألمانية جريئة تبنّاها المستشار الألماني "جيرهارد شرودر" (Gerhard SCHRÖDER)، لكن سرعان ما تراجعت هذه السياسة مع صعود التيار اليميني بقيادة "أنجيلا ميركل" (Angella MERKEL) المعروفة بولائها للولايات المتحدة الأمريكية(9).

إن السياسة الألمانية التي تبحث اليوم عن وسائل جديدة تمكنها من أن تكون أكثر فعالية أوروبيا وعالميا في إطار الاتحاد الأوروبي، لاسيما في عهد المستشار الألماني السابق "جيرهارد شرودر" (Gerhard SCHRÖDER)، الذي كثّف من مجهوداته الأوروبية والدولية من أجل أن يكون لألمانيا مقعدا دائما في مجلس الأمن الدولي، وكذلك العمل على تعزيز الحضور الأوروبي من خلال تقوية المؤسسات والهياكل الأوروبية وتفعيلها(10). وتظل السياسة الخارجية الألمانية أكثر أوروبية، في حين تهدف السياسة الخارجية الفرنسية، التي تحكمها عوامل تاريخية، إلى تجاوز المجال الأوروبي وفرض وجودها عربيا وإفريقيا.

على العكس من ذلك، فإن الفرنسيين يسعون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بناء قوة أوروبية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، السياسية والدفاعية، اعتمادا على المرجعية الديغولية، التي ركّزت دائما على الاستقلال الأوروبي عن المظلة الأمريكية.

وتجّسدت هذه السياسة بقيادة الرئيس السابق "جاك شيراك" (Jacques CHIRAC) خلال الغزو الأمريكي للعراق عام 2003(11) ، لكن حدث تراجعا في هذه السياسة بتولي " نيكولا ساركوزي" (Nicolas Sarkozy) رئاسة الجمهورية الفرنسية، بإعلانه عقب نتائج الانتخابات الرئاسية في ماي 2007 " بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على صداقة فرنسا".

لكن مهما قيل عن العلاقات الفرنسية- الألمانية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تتغير في بعض المواقف تجاه قضايا دولية معينة، فإن هناك ثوابت ومتغيرات تحكم هذه العلاقات مع فرنسا وألمانيا من جهة ومع الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى.

wondershare

PDF Editor

في نفس السياق، فإن احتمال انضمام ألمانيا(12) ودول أخرى في مقدمتها اليابان إلى مجلس الأمن الدولي كأعضاء دائمين سيعزز من قوتها على الساحة الدولية في تحقيق التوازن الأوروبي والدولي، خاصة وأن ألمانيا هي من الدول الأكثر مساهمة في ميزانية المنظمة الأممية (ONU) في أوروبا على غرار اليابان في آسيا ، حيث تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 9.5 % بعد الولايات المتحدة الأمريكية 22 % واليابان 19.6 % ثمّ فرنسا 6.3 % بريطانيا 5.3 % وأخيرا روسيا 1.2 %(13) .

إن انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا في بداية التسعينيات قد مكّن الولايات المتحدة الأمريكية من التفرد بقيادة العالم، الأمر الذي أدى إلى تقليص المكانة الدولية لأوروبا وتجاهل مصالح الدول الأوروبية الكبرى، وبرز ذلك جليا خلال أزمة الخليج الثانية، وهو ما دفع الدول الأوروبية الفاعلة إلى الإصرار على بناء القوة الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت (1992).

فعلى عكس فرنسا، ألمانيا التي استفادت من انهيار الاتحاد السوفييتي بتحقيق حلم الوحدة بين شطري الألمانيتين، قبلت بصيغة النظام الفيدرالي(14) ، من منطلق دوافع تكتيكية للتخفيف من المخاوف الأوروبية، لاسيما الفرنسية منها، بحجة إمكانية عودة الهيمنة الألمانية على العالم، ولذلك كانت تصريحات القادة الألمان وعلى رأسهم المستشار الألماني السابق "هلموت كول" (Helmut KOHL)، "أن توقيع إتفاقية ماستريخت يقضي على أية مخاوف تجاه ألمانيا الموحّدة"(15).

إن الدعم الكبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا وفرنسا لألمانيا بخصوص ملف انضمام الألمانيتين إلى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 1973/09/19(16) ، بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي والعسكري الذي تحصلت عليه ألمانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال (1947) والتحاقها بحلف الناتو(1954)، هي

wondershare™
PDF Editor

عوامل حكمت وما تزال تحكم العلاقات الألمانية- الأمريكية، وهو ما يبرز التواجد العسكري الأمريكي فوق الأراضي الألمانية.

الرؤية الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية بعد أحداث سبتمبر 2001

أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الهيمنة الأمريكية على العالم في تراجع، فزيادة على أنها لم تستطع أن تحمي أراضيها من هذه التفجيرات بالرغم من امتلاكها تكنولوجيا وأجهزة رقابة متطورة، فإنها فشلت في الدول التي احتلتها بعد هذه الأحداث وهي أفغانستان (2001) والعراق (2003)، بالإضافة إلى طلبها مساعدة كافة دول العالم للتصدي لظاهرة الإرهاب، وبالتالي فإن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على سحق العالم تقلّصت، وأن النظام الدولي سائر في اتجاه " توازن القوى" يحكم العلاقات الدولية(17).

فرضت المستجدات الدولية، لاسيما الأمنية منها على الولايات المتحدة الأمريكية أن تختار شركاءها وحلفاءها لمواجهة التحديات الجديدة، وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب الدولي، فقد أرست تحالفات مع قوى إقليمية كانت بالأمس القريب تصنف على أنها دول أعداء، وتأتي في مقدمة هذه الدول روسيا، الصين، الهند، باكستان...، بالإضافة إلى حلفائها التقليديين من أوروبا في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي(18).

وقد سعى قادة الدول الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي إلى تركيز الاهتمام أكثر بحرب المعلومات والتحكم في ميكانزماتها وعدم ترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها الانفراد بهذه الظاهرة الدولية الجديدة، التي كان العراق ضحيتها، فقد أثبت الواقع أن من يتحكم في المعلومات يسيطر على العالم(19).

ما تزال بعض دول الاتحاد الأوروبي بعد مرور أكثر من خمسين عاما على بعث المشروع الاندماجي الأوروبي، بأن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها لعب دور الحكم بين الأطراف الأوروبية التي قد تدخل في صراعات ثنائية حول قضايا أوروبية وعالمية، وأنها لها القدرة على الحد من هذه الصراعات أو على الأقل التقليل من حدتها، وبالتالي التأثير على مجرى الأحداث الأوروبية.

Wondershare™
PDF Editor

وقد ينطبق الأمر على بريطانيا مثلا، التي تميل أكثر للأطروحات الأطلسية الأمريكية على حساب الأطروحات الأوروبية، بالرغم من أنها تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا، التي تخشى التفوق الألماني الديمغرافي والاقتصادي، لاسيما بعد الوحدة (1990)، بحيث أصبح يفوق عدد السكان الألمان 82 مليون نسمة، أي بنسبة 22 % من مجموع سكان الاتحاد وتتحكم في نسبة 28 % من مجموع اقتصاديات المجموعة الأوروبية(20).

كما أن الإفراط الكبير الذي ميّز السياسة الأمريكية في تعاملها مع قضايا دولية مختلفة، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001(21)، وتكريس إستراتيجية الحرب الوقائية ومعاداة الحضارات الشرقية الصينية، الهندية والإسلامية وفقا لأطروحة المفكر الأمريكي "صاموئيل هنتينغتون" ، بداية من أفغانستان، مرورا بالعراق، لبنان، الصومال وصولا إلى إيران، قد يعزز من عزلتها تجاه أوروبا وبقية العالم، خاصة وأن أوروبا ممثّلة في الاتحاد الأوروبي تفضل حل الأزمات والقضايا الدولية بالطرق الدبلوماسية في إطار الشرعية الدولية وعبر لوائح وقرارات منظمة الأمم المتحدة(22).

ولّدت السياسة الأمريكية الدولية اتجاهات جيو إستراتيجية معادية لها إلى غاية اليوم ونحن في عام 2010، نذكرها في المحاور التالية:

-اشتداد العداء للغرب في العالم الإسلامي.

- تفجّر الوضع في الشرق الأوسط.

-سيطرة إيران في الخليج.

-تقلب الأوضاع في باكستان النووية.

-تزايد الرفض الأوروبي للسياسة الأمريكية في العالم.- الإحباط الروسي من الطروحات الأمريكية، لاسيما الدفاعية منها.

-تعاظم الدور الصيني في العالم.

-تراجع الدور الياباني في آسيا بسبب تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية.

-تزايد عدد الدول المعادية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية...

Wondershare™
PDF Editor

كذلك، فإن الرؤية السياسية الأمريكية لحل الأزمات الدولية تقوم على أساس استعمال القوة العسكرية للسيطرة على بؤر التوتر والمحافظة على استمرار الهيمنة الأمريكية على المناطق الإستراتيجية في العالم وفي مقدمتها مصادر الطاقة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الأمريكي.

أصبحت هذه الإستراتيجية الأمريكية القديمة الجديدة يتحكم فيها عاملان أساسيان هما: مسألة توطين إسرائيل بصفة شرعية ودائمة في الشرق الأوسط، ومحاربة الإرهاب الدولي الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية داخليا وخارجيا.

بالمقابل، فإن الرؤية الإستراتيجية الأوروبية تختلف عن نظيرتها الأمريكية، من منطلق أن دول الاتحاد الأوروبي ترى في السياسة الخارجية الأمريكية هو سعي لفرض نظام القطبية الأحادية والانفراد بالسيادة العالمية والسيطرة المنفردة على مصادر الطاقة العالمية، بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية تهدف من وراء أزمة الشرق الأوسط إلى جعل إسرائيل ضمن الإستراتيجية الأمريكية تخدم مصالحها في المنطقة.

في هذا السياق، أصدر الكونجرس الأمريكي قرار حول معاداة السامية وهو قانون تعقب معاداة السامية في العالم"، بالإضافة إلى صدور تقرير عن كتابة الدولة للخارجية الأمريكية حول معاداة السامية في العالم، وركزّ هذا التقرير أساسا على القارة الأوروبية، حيث احتلت فرنسا، ألمانيا وروسيا ودول أخرى من وسط وشرق أوروبا المراتب الأولى في التصنيف الأمريكي ، والحرب الإسرائيلية الأخيرة ضد لبنان في صيف 2006، التي هي حرب جرت بالوكالة لخير دليل على ذلك، الشيء الذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية وهي عزلة الولايات المتحدة وإسرائيل عن العالم.

وتبيّن أن السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة العراقية، لاسيما الدول الفاعلة الثلاث فرنسا، ألمانيا وبريطانيا، التي اتخذت مواقف انفرادية من دون استشارة الشركاء الأوروبيين، عكست في واقع الأمر مصالحها الوطنية على حساب المصالح الأوروبية، وبالتالي كانت انعكاساتها سلبية،

Wondershare™
PDF Editor

فسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية أن تستثمر اختلافاتهم وانقساماتهم، في خدمة إستراتيجيتها الأوروبية والدولية، بالاعتماد على دول أوروبية أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي من وسط وشرق أوروبا.

وانطلاقا من كل ما سبق فإن هذا الأخير لم يرق بعد لأن يكون فاعلا دوليا في الساحة العالمية. ومن هنا نستطيع القول أن فشل الدول الأوروبية الفاعلة في بلورة سياسة أوروبية خارجية مشتركة و خلق حلف أوروبي قادر على التصدي للسياسة الأمريكية في العراق، كانت له انعكاسات خطيرة على الروح الأوروبية وتجاهل ما جاء في معاهدة ماستريخت (1992) المنشئة للاتحاد الأوروبي، لاسيما في مادتها الخامسة المتعلقة بالسياسة الخارجية الأوروبية والأمن المشترك(23).

وعليه، فإن البناء الأوروبي لا يكون له معنى سياسي في المدى القصير ولا حتّى في المدى الطويل إذا لم يكن له نفوذ سياسي مؤثر في الساحة العالمية من خلال فرض رؤاه الإستراتيجية في حل القضايا والمشاكل الإقليمية والدولية، وليس لعب دور الداعم والمؤيد للسياسات والرؤى الأمريكية أو كأقصى حد والاكتفاء في أحسن الأحوال بالرفض.

ويركز الإتحاد الأوروبي على مسألة الدفاع والأمن في أوروبا وترقيتها في سياسته الأمنية الأوروبية، وذلك بالاعتماد على ثلاثة أهداف إستراتيجية مهمة تتلخص في النقاط التالي:

-التصدي للتهديدات المختلفة التي تواجه أوروبا مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

-ضمان السلام والأمن في المناطق المجاورة لأوروبا لاسيما في حوض المتوسط من خلال تشجيع مبادرة 5+5 من جهة وفي شرق أوروبا بدعم أمن هذه المنطقة بواسطة التنسيق مع هذه الدول مثل أوكرانيا وتركيا وروسيا من جهة أخرى.

-سعي دول الإتحاد الأوروبي إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يكون أكثر توازنا واستقرارا.

Wondershare PDF Editor

زيادة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يبقى مجرد قوة اقتصادية دولية لا توازيها قوة سياسية تكون قادرة على مواجهة القوة الأمريكية، وهو ما تبيّن في الكثير من بؤر التوتر في العالم، مثل القضية الفلسطينية، الأزمة العراقية، أزمة الملف النووي وأزمة دارفور في السودان.

وهناك انقسام أوروبي، لاسيما بين الدول الأوروبية الفاعلة حول مفهوم الحرب على الإرهاب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001. هذه الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إستراتيجية شاملة معادية لكل ما هو إسلامي أو له علاقة بالحضارة الإسلامية، نظّر لها مفكرون أمريكيون من أهمهم " صاموئيل هنتينغتون" في كتابه" صدام الحضارات".

وقد لاقت هذه السياسة الأمريكية ترحيبا وقبولا لدى دول أوروبية فاعلة على رأسها بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا..، التي كانت سبّاقة في المشاركة في الغزو الأمريكي للعراق بحجة محاربة الإرهاب وإسقاط نظام صدّام حسين الذي تربطه علاقات مع تنظيم القاعدة

تبيّن فيما بعد أنها حجج واهية، بالإضافة إلى الدعم اللامشروط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأوروبية لإسرائيل، واعتبار المقاومة في لبنان وفلسطين إرهابا وليس مقاومة .

بالمقابل، هناك دول أوروبية أخرى لم تقتنع كثيرا بالسياسة الأمريكية المتبّعة في الحرب على الإرهاب. هذه الدول تشكل القوة الاقتصادية والعسكرية للمجموعة الأطلسية مركز الثقل في القضايا الدولية، بحيث تضم 13 من سكان العالم وتستحوذ على 63 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. حقّقت 27 تريليون من السلع والخدمات في عام 2005.

كما أنفقت ما يفوق 77 من الإنفاق العسكري العالمي بقيمة 780 مليار دولار على قواتها العسكرية عام 2005. وتأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا وألمانيا، التي أكّدت على ضرورة التفريق بين الدين الإسلامي والأعمال الإرهابية، وبالتالي فإن موقف الاتحاد الأوروبي من مفهوم الإرهاب الدولي مازال غامضا في ظل غياب سياسة خارجية أوروبية موّحدة(24).

Wondershare

PDF Editor

في هذا الإطار، صرّح رئيس الوزراء الإيطالي، " بيرلسكوني" في برلين الألمانية، وذلك بعد احتلال العراق عام 2003، بأنه : " على الغربيين أن يدركوا تفوق حضارتنا، وأن هذه الحضارة تكفل الرخاء لشعوبها وحرية الحقوق الإنسانية والدينية، واحترام الحقوق السياسية غير الموجودة في الدول الإسلامية...إن حرية الأفراد والشعوب لا توجد في حضارات أخرى مثل الحضارة الإسلامية، ومن ثم يتعين أن ندرك هذا التفوق والرقي".

يبقى مستقبل الاتحاد الأوروبي رهنا بالخيار الألماني على حد تعبير المفكر سمير أمين، فألمانيا بإمكانها أن تتفرد بدورها وتصبح القطب الثالث على مستوى العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بالرغم من أنها ما تزال تتخلف عن واشنطن وطوكيو في المجال التكنولوجي الحديث، بحيث أن صادراتها تتركز بشكل كبير على الصناعات التقليدية وليس التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى أنها مازالت من الناحية السياسية تفتقد لدور سياسي إقليمي، على غرار الفيتو الفرنسي والبريطاني في مجلس الأمن، الشيء الذي يدفع بألمانيا إلى التوجه دائما نحو "الخيار الأوروبي"(25).

ومهما استقل الاتحاد الأوروبي عن القوة الأمريكية، فإنه يبقى بحاجة إلى شركاء خارجيين، وفي مقدمتهم واشنطن في إطار التعاون المتوازن ما بين ضفتي الأطلنطي، بعيدا عن أساليب الهيمنة والوصاية، اللتين طالما مارستهما الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا.

فالوزن السياسي الأوروبي المحتمل يتماشى مع الدور الإقليمي المؤثر الذي قد يلعبه الاتحاد الأوروبي(26) بما يخدم المصالح الأوروبية قبل الأمريكية، وذلك يتجسّد من خلال تبني سياسة خارجية مشتركة ودبلوماسية أوروبية فاعلة تعزز التوافق والتقارب بين الأوروبيين والعالم الخارجي بما فيه الأمريكان، وتقلل من الفجوات التي قد تنجم عن التضارب في الرؤى والسياسات وصدام المصالح.

wondershare™
PDF Editor

قائمة المراجع والمصادر:

1- Bruno COLSON, La stratégie américaine et l'Europe. Paris : Economica et Institut de stratégie comparée, 1997, P.92.

2- لستر ثرو، المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا (تر:محمد فريد).مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1995، ص65.

3- Anne-Lise SAUTERY, l'Union européenne au XXIe siècle : maîtriser son territoire pour peser face aux enjeux du système géopolitique mondiale, revue politique et parlementaire, n°1041, oct-nov-déc 2006, P.57.

4- Steven Philip KRAMER, La fin de l'Europe française ?, politique étrangère, mars 2006, PP.655-656.

5- Jean-Jacques KOURLIANDSKY, Espagne entre atlantisme et Européification, fin du consensus extérieur . La revue internationale et stratégique, n°61, printemps 2006, 104.

6- Ibid, P.658.

7- Jean-Marc FERRY, Face à la crise, quelles perspectives pour l'Union européenne ?. politique étrangère, mars 2005, P. 521.

8-Philippe RICHARDOT, Les grandes empires : histoire et géopolitique. Paris : Elipses Edition Marketing, 2003, PP.198-200.

9- Françoise MANFRASS-SIRJACQUES, Allemagne : A la recherche d'un nouveau souffle, in revue Les études de la documentation française, intitulée : la défense en Europe : avancées et limites, sous la direction de Patrice BUFFOTOT. Paris : La documentation française, n°5218, édition 2005, P.21.

10- Susanne NIES, Des fondements de la politique étrangère allemande. La revue internationale stratégique, n°61, printemps 2006 ; P.25.

11- Patrice BUFFOTOT, France : Un engagement européen fort, in revue Les études de la documentation française, OP.CIT, P.76.

12- ترشحت ألمانيا إلى جانب اليابان للعضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي في عام 1992.

13- Philippe Moreau DEFARGES, L'Ordre mondial, 3ème édition 31 . Paris : Armand Colin, 2003, P.84.

14- مازالت بريطانيا التي تعترض على استعمال كلمة "فيدرالية" في الوثائق الخاصة بالاتحاد الأوروبي. إن بريطانيا التي رفضت الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957، تراجعت عن ذلك وانضمت في عام 1972.

Wondershare™

PDF Editor

15- التقرير الإستراتيجي العربي 1991، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1992، ص92.

16- Georges-Henri SOUTOU, La France et l'entrée des deux Allemagne aux Nations -Unies, Relations internationales, Juillet - Septembre 2006, n°127, P.93.

17-Brice SOCCOL, L'Evolution des relations internationales de 1945 à nos jours, 7ème édition . Barcelone : Centre de publications universitaires, 2002, P.330.

18-Ibid, P.331.

19- Christian HARBULOT, Quel combat pour demain ?, in « La guerre cognitive, l'arme de la connaissance », sous la direction de Christian HARBULOT et Didier LUCAS . Paris : Charles Lavauzelle, 2002, PP.245-246.

20- Bernard DE MONTFERRAND, défense nationale, 1999, OP.CIT, P.135.

21- Alain JOXE, Les Etats-Unis et l'Union européenne proposent deux conceptions très différentes de l'ordre mondial, in Le nouvel état du monde, sous la direction de Serge CORDELLIER, 80 idées-forces pour entrer dans le 21ème siècle. Paris : La découverte, 1999, PP.63-64.

22- فريدريك شاريون ورانيا زادة، السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا تجاه الأزمة العراقية، في " الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي: 1991- 2003 ، تحرير وفاء سعد الشربيني. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص 179.

23- عمرو الشوبكي، الرؤى العربية للمواقف الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه الحرب الدولية على الإرهاب : الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية- الاجتماعية، في "الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003 ". القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص ص 244-246.

24- سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، الطبعة الثانية . بيروت: دار الفارابي، 2003، ص53.

25- Erikki TUOMIOJA, La politique étrangère et de sécurité de l'Union européenne . La revue internationale et stratégique, printemps, n°61 2006 , P.154.

PDF Editor